الأمم المتحدة S/2011/549

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا ببياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) و ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ (S/PRST/2011/6) وقرارات مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، و ١٨٧٢ (٢٠٠٩) و ١٩١٠ (٢٠١٠)، وعلى النحو المبين في الفقرة ٢٠ من القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠)، التي طلب مني المجلس فيها أن أقدم تقريرا عن جميع جوانب هذا القرار كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي جرت في الصومال منذ تقريري المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ (S/2011/277) وحتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١، ويقيم الأحوال السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للصومال. كما يغطي التقرير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ثانيا – التطورات الرئيسية في الصومال

٢ – تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث تطورات سياسية وأمنية إيجابية. وتم كسر الجمود السياسي بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من خلال توقيع اتفاق كمبالا. وحققت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إنجازات عسكرية كبيرة، بإخراج متمردي حركة الشباب من مقديشو والتمكن في نهاية المطاف من السيطرة على العاصمة. وكانت المجاعة في خمس مناطق من جنوب الصومال وأزمة الغذاء في سائر الأمكنة الأخرى، بسبب الجفاف الذي طال أمده، والزيادة في أسعار المواد الغذائية واستمرار النزاع، مصدرا للقلق البالغ في الأشهر القليلة الماضية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – التطورات السياسية

٣ – تمثل أهم تطور سياسي في الأشهر الأربعة الأخيرة في وحدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وكان الخلاف بين رئيس الجمهورية الشيخ شريف شيخ أحمد ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، شريف حسن شيخ عدن قد هدد بوقف التقدم السياسي نحو إنهاء حالة الانتقال. وأكد رئيس البرلمان ضرورة إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية، ورئيس البرلمان، ونواب رئيس المجلس قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١، بينما أعلن رئيس الجمهورية عن ضرورة إرجاء الانتخابات لمدة عام، متذرعا بمخاوف أمنية، والحاجة إلى تنفيذ المهام الانتقالية الرئيسية.

٤ – وفي أعقاب صدور بيان مجلس الأمن الرئاسي في ١١ أيار/مايو (S/PRST/2011/10)، اجتمع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان عدة مرات في مقديشو في محاولة فاشلة للخروج من المأزق. وكرر المجلس من جديد دعوته لقيادات المؤسسات الاتحادية الانتقالية للتوصل إلى اتفاق بشأن توقيت الانتخابات، الأمر الذي اتفقوا عليه خلال البعثة التي أوفدها المجلس إلى المنطقة يوم ٢٥ أيار/مايو. كما اجتمع المجلس مع ممثلين عن ''بونتلاند''، و ''أرض الصومال'' و ''غالمودوغ''، والقيادة الكينية، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى طريقة لكسر الجمود بشأن إنهاء المرحلة الانتقالية.

٥ – وقام فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، الذي اجتمع في كمبالا، أوغندا، يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه، بتشجيع القيادة على التوصل إلى توافق في الآراء والتعجيل باستكمال المهام الانتقالية الحاسمة، وأبرزها عملية صياغة الدستور، من خلال عملية تشاورية تتسم بالمصداقية وتشمل الجميع. وفي نهاية اجتماع الفريق، عمل السيد أوغسطين ماهيغا ممثلي الخاص للصومال، بشكل وثيق مع الرئيس يوري موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا، لعقد لقاء بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان لإجراء مفاوضات مكثفة لمدة أسبوع تقريبا. ونتج عن ذلك اتفاق كمبالا الذي وقعه كلا الجانبين يوم ٩ حزيران/يونيه واتفقا فيه على تأجيل الانتخابات لمدة ١٢ شهرا اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١١.

٦ – وينص الاتفاق على استقالة رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد في غضون ٣٠ يوما، وتعيين رئيس وزراء ومجلس وزراء جديد وإقرار البرلمان لهذا التعيين، وتعهد الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي بالعمل سويا مع المجتمع الدولي لوضع خارطة طريق تتضمن معايير وجداول زمنية وآليات للامتثال لتنفيذ المهام ذات الأولوية. كما ينص على قيام رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا، بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، برصد الامتثال لخارطة الطريق.

٧ - وكان هناك في بداية الأمر غضب شعبي داخل الصومال ضد الاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان على تنحي رئيس الوزراء، محمد عبد الله محمد، وتم تنظيم مظاهرات داخل البلاد وخارجها. وقد استقال رئيس الوزراء، الذي كان ينظر إليه على أنه أحرز تقدما على عدة جبهات، في ١٩ حزيران/يونيه. وقد أقر البرلمان تعيين وزير التخطيط السابق، عبدوالي محمد علي، يوم ٢٨ حزيران/يونيه كرئيس الوزراء الجديد بأغلبية ساحقة. وفي ١١ تموز/يوليه، صوت ٣٩٣ من أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي بتأييد اتفاق كمبالا مقابل ٣٦ صوتا وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وفي ٢٠ تموز/يوليه، عين رئيس الوزراء الجديد حكومة جديدة من ١٨ وزيرا بعد التشاور على نطاق واسع مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة السياسية. وقد حظي مجلس الوزراء بتأييد البرلمان في ٢٣ تموز/يوليه وأدى اليمين الدستورية في ٢٨ تموز/يوليه.

٨ - وحظي الاتفاق بترحيب المنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه (S/PRST/2011/13). وأعربت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية السابعة عشرة التي عقدت يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، عن ترحيبها بالاتفاق وشجعت على التعجيل بتشكيل حكومة جديدة وإقرارها لاحقا من جانب البرلمان. وأكدت أن التعجيل بتنفيذ الاتفاق من شأنه أن يساعد على ترسيخ المكاسب العسكرية التي أحرزتها الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ودعت الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لجمعية رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقودة في ٤ تموز/يوليه إلى التنفيذ الكامل للاتفاق كجزء من برنامج أوسع نطاقا للمصالحة والتوعية.

٩ - وبعد أشهر من العمليات العسكرية المكثفة التي قامت بها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، انسحبت حركة الشباب في ٦ آب/أغسطس من المواقع التي كانت تحتلها في مقديشو منذ ما يقرب من عامين. ويتيح خروج حركة الشباب من مقديشو للحكومة الاتحادية الانتقالية الفرصة لتوسيع نطاق المنطقة الخاضعة لسيطرتها لتشمل العاصمة بأسرها وتعزيز شرعيتها من خلال تقديم الخدمات للسكان.

١٠ - ومع حلول نهاية الفترة الانتقالية، شهد الصومال انتشار الكيانات التي تدعي بأنها إدارات إقليمية، وكانت بعض المطالبات تتعلق بمناطق بعينها. وقام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتشجيع هذه الإدارات الناشئة على اعتماد نهج موحد والتعاون مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وما فتئ بعض الدول الأعضاء يمارس نهجا مزدوج المسار

لتعزيز علاقات العمل مع الإدارات الإقليمية، في حين تواصل المشاركة في مقديشو. وقد أعربت الحكومة الاتحادية الانتقالية عن القلق من أن مثل هذه السياسة قد تؤدي إلى تفتيت الدعم الدولي وانتشار الكيانات الإقليمية. وفي تطور ذي صلة، طلبت جماعة راس كامبوني وهي عبارة عن فصيل سابق في حركة حزب الإسلام الذي يقوده أحمد مادوبي، الدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال من أجل التوفيق بينها وبين الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد رحب رئيس الجمهورية الشيخ شريف شيخ أحمد بهذا التطور، وطلب الدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل وضع إطار سياسة إقليمية للتعامل مع الكيانات الناشئة على الصعيد دون الإقليمي.

١١ - وتم تنظيم اجتماع لحسم الخلافات الداخلية بين فصائل أهل السنة والجماعة تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا يوم ١٤ أيار/مايو. وتسعى جماعة أهل السنة والجماعة إلى إنشاء قيادة وطنية معترف بها يمكن أن تشارك بصورة بناءة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في استكمال تنفيذ اتفاق أديس أبابا المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وقد عجز مؤتمر أهل السنة والجماعة الذي عقد في أواخر تموز/يوليه بعد أن طال انتظاره عن حسم مسألة القيادة الوطنية، وقد اعتبره بعض الأعضاء أنه يفتقر إلى الصفة التمثيلية.

١٢ - وفي ٣ تموز/يوليه، رشح برلمان ''بونتلاند'' أربعة من أعضاء اللجنة الانتخابية وقام رئيسها بتعيين خمسة أعضاء في عملية دمقرطة النظام السياسي. ويتوخى دستور ''بونتلاند'' الانتقال من الإدارة القائمة على أساس عشائري إلى نظام سياسي من خلال لجنة انتخابية مستقلة مسؤولة عن إعداد التشريعات الانتخابية، وتنظيم استفتاء حول الدستور، وإنشاء الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات البلدية.

١٣ - وبعد أشهر من المفاوضات، التي بدأها رئيس ''أرض الصومال''، عقد مؤتمر للمصالحة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه لمنطقة سول، بين تحالفات سول - سناغ - كاين وعشيرة دولبهانتا. وأسفر المؤتمر عن اتفاق يشمل الإفراج عن السجناء، ومسألة الاستيلاء غير المشروع على الأرض وحفر الآبار. وفي الوقت نفسه توصلت دراسة استقصائية أجرتها لجنة معينة رسميا إلى وجود تأييد للتوسع في عدد الأحزاب السياسية التي يسمح لها بالتسجيل.

١٤ - وادعى تقرير صادر عن وحدة إدارة المالية العامة في الصومال، الذي يغطي السنتين المحاسبيتين لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بوجود سوء إدارة للمالية العامة، وقيام الكيانات الحكومية الصومالية بالتستر على الإيرادات واختلاس الأموال العامة وأموال الجهات المانحة.

ويضطلع البنك الدولي بإجراء مزيد من البحوث مع الشركاء لتحديد المدى الذي يمكن فيه التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل.

باء – الحالة الأمنية

١٥ – في مقديشو، أحرزت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مكاسب ضد حركة الشباب في أيار/مايو، كان لها تأثير كبير على ٨ من مقاطعات مقديشو الـ ١٦ بحلول أوائل حزيران/يونيه. وفي ١٥ آب/أغسطس، اتسع نطاق هذا التأثير إلى ٩٠ في المائة من العاصمة.

١٦ – وتم إضعاف حركة الشباب في مقديشو من جراء الهزائم التي لحقت بها، وتشير الشائعات إلى أن بعض قادتها تواطؤوا في قتل فضل عبد الله محمد، القائد البارز وممثل تنظيم القاعدة، في ٨ حزيران/يونيه. كما يشير استمرار التجنيد وفرض الضرائب ورفع الحظر المفروض على وكالات المعونة إلى ضعف قدراتها نتيجة للقتال على جبهات عدة.

١٧ – وقد أدى انسحاب حركة الشباب من مقديشو إلى اضطرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى العمل فوق طاقتها. وفرضت الحكومة الاتحادية الانتقالية الأحكام العرفية في المناطق التي تم إخلاؤها حديثا، ووضعت ''خطة أمن مقديشو'' التي تنص على قيام قوة الشرطة الصومالية باحتلال المناطق التي يتم إخلاؤها.

١٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مجموعات يربطها بالحكومة الاتحادية الانتقالية تحالف غير وثيق بقتال حركة الشباب في جنوب الصومال، وتحديدا في منطقتي جيدو وجوبا. وحافظت حركة الشباب على تواجد كبير في هذه المناطق، ويعتقد بأنها مسؤولة عن شن هجمات بعبوات ناسفة مرتجلة في ماندیرا، كينيا، في أوائل شهر حزيران/يونيه وأواخر تموز/يوليه الماضي. وقد أدت النزاعات العشائرية والسياسية إلى إعاقة التقدم الذي أحرزه معارضو حركة الشباب و لم يتحقق أي تقدم في باي وباكول. وأحرز أهل السنة والجماعة وغيرها من الميليشيات المعارضة لحركة الشباب مكاسب محدودة ضد حركة الشباب في غالغودود وحيران.

١٩ – وقام الشيخ أتوم المتعاطف مع حركة الشباب والميليشيا التابعة له بمهاجمة قوات ''بونتلاند'' قرب غلغلة، بمقاطعة باري، في منتصف شهر أيار/مايو ولا تزال المنطقة تعاني من انعدام الأمن على الرغم من الحديث عن إجراء مفاوضات. ويواجه جهاز الأمن العام في ''بونتلاند'' مرارا وتكرارا تحديات من خلال عمليات القتل والهجمات المتعددة بسبب مسائل عشائرية ودينية وعقائدية. وشهدت لاس أنود عمليات قتل وهجمات عنيفة بسبب

الخلاف بين ''أرض الصومال''، و ''بونتلاند''، وتحالف سول - سناغ - كاين على الأراضي. وتقاتلت قوات ''أرض الصومال'' وميليشيات سول - سناغ - كاين في أيار/مايو و اشتبكت قوات ''بونتلاند'' و ''أرض الصومال'' في آب/أغسطس. وأدى اقتراح التنقيب عن النفط شمال لاس أنود من قبل شريك تجاري من ''بونتلاند'' إلى تفاقم التوتر القائم.

جيم - القرصنة

٢٠ - منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل (S/2011/277)، أشارت تقارير المنظمة البحرية الدولية إلى حدوث انخفاض في عدد الرهائن والسفن المحتجزة: من ٥٥٠ إلى ٤٤٨ رهينة ومن ٢٦ سفينة إلى ٢١. وقد أصبحت القرصنة قبالة سواحل الصومال مؤسسة إجرامية راسخة تتسم باتساع منطقة عملها الجغرافية وتزايد عملياتها واتساع نطاق هجماتها، وارتفاع مستويات العنف والفدية. وإني أعتزم تقديم معلومات مستكملة عن الوضع فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال في تقريري الذي سأقدمه في تشرين الأول/أكتوبر، عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠).

دال - الوضع الإنساني

٢١ - الوضع الإنساني يزداد سوءا بسرعة مع انتشار المجاعة في جنوب ووسط الصومال. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أعلنت الأمم المتحدة عن انتشار المجاعة في جنوب باكول وشبيلي وحذرت بأن من اللازم اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المجاعة من الانتشار. وفي ٣ آب/أغسطس أعلن عن انتشار المجاعة أيضا في أجزاء من شبيلي دكسي، وممر أفغويي ومناطق النازحين في مقديشو. وتعتبر معدلات سوء التغذية في هذه المناطق من أعلى المعدلات في العالم، إذ وصلت ذروتها إلى ٥٠ في المائة. ويعيش ما يقرب من نصف سكان الصومال ٣,٧ مليون نسمة حاليا في أزمة، من بينهم ما يقدر بنحو ٢,٨ مليون شخص يقيمون في الجنوب، الذي يعتبر من بين أكثر المناطق تضررا في البلاد.

٢٢ - وهناك حاليا ٦٤٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في جنوب الصومال، وهو ما يمثل ٨٢ في المائة من جميع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في البلاد. وفي بعض مناطق الجنوب، يعاني طفل من كل ثلاثة أطفال من سوء التغذية الحاد. ويعتقد بأن من المرجح حدوث مزيد من التدهور، نظرا لمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالاقتران مع توقع حدوث زيادة مستمرة في الأسعار المحلية للحبوب، وانخفاض محصول موسم الأمطار إلى أقل من المتوسط.

٢٣ - وأدت أزمة الجفاف إلى تشريد السكان على نطاق واسع داخل الصومال فضلا عن تدفقات اللاجئين إلى كينيا وإثيوبيا. ويقدر العدد الإجمالي للنازحين في الصومال حتى الآن، بنحو ١,٥ مليون نسمة. وقد وصل إلى العاصمة حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص في الشهرين الماضيين هربا من الجفاف والمجاعة، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٣٧٠ شخص الذين سبق أن وصلوا بالفعل. ويوجد ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤١٠ نازح على امتداد طريق طوله ١٥ كيلومترا من ممر أفغويي خارج مقديشو.

٢٤ - ومنذ ١ آب/أغسطس، يعبر عدد يقدر بنحو ٥٠٠ ١ لاجئ صومالي الحدود إلى كينيا يوميا. وفي إثيوبيا، يبلغ متوسط عدد اللاجئين القادمين يوميا ٢٧٠ شخصا. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٨ آب/أغسطس، سجلت كينيا ٤٤٠ ٦٤ لاجئ صومالي. ومنذ ١٦ نيسان/أبريل، تم تسجيل ٤٤٦ ٦٠ لاجئا صوماليا في إثيوبيا.

٢٥ - ويتسم وجود استجابة هائلة متعددة القطاعات ببالغ الأهمية لمنع حدوث المزيد من الوفيات والحيلولة دون الانهيار الكامل اجتماعيا وفي سبل الرزق. ولا تقل التدخلات الصحية أهمية عن توفير المعونة الغذائية والتغذية العلاجية، خاصة لأن من المرجح أن تزداد مخاطر الأمراض الوبائية، بسبب عدم توفر المياه الصالحة للشرب، مع بدء موسم الأمطار في تشرين الأول/أكتوبر. وفي أوائل آب/أغسطس الماضي، أفادت منظمة الصحة العالمية بأنه من أصل ٣٠ عينة بين النازحين في مقديشو ثبتت إصابة ١٨ عينة بالكوليرا. وأفيد عن وقوع العديد من حالات الإسهال المائي الحاد، وخاصة بين النازحين من كيسمايو، وحدوث ما لا يقل عن ٤٠ حالة و ٤ وفيات.

٢٦ - وفي ٦ و ٢١ تموز/يوليه، أعلنت حركة الشباب عن السماح بوصول التدخلات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، وإن كان ذلك بشروط. وتم في وقت لاحق التراجع عن هذا الإعلان، ولا تزال وكالات المعونة غير قادرة على الوصول إلى ما يقدر بنحو ٢,٢ مليون صومالي. ويواصل المجتمع الإنساني الحوار مع السلطات المحلية وزعماء العشائر في محاولة لتأمين الوصول والاستجابة لاحتياجات أكثر الأشخاص ضعفا.

٢٧ - وزادت عمليات إزالة الغابات وتدهور الأراضي في المناطق الجنوبية من الصومال من التعرض لآثار الأخطار الطبيعية وتغير المناخ، كالجفاف والفيضانات ومن الضعف إزاءها. ويمكن أن يعزى معظم أعمال إزالة الغابات إلى تجارة الفحم، لأن الأرض التي تقطع منها غابات السنط باستمرار للحصول على الفحم كالتي تقع بين نهري جوبا وشبيلي، غالبا ما تصبح غير صالحة للرعي، مما يؤدي إلى زيادة التراع على الأراضي والمياه وتشريد السكان المحليين.

هاء – حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٢٨ – لا تزال حماية المدنيين مصدر قلق بالغ. ويعتقد بأن عدد الضحايا من المدنيين مرتفع، وإن لم يكن معروفا على وجه التحديد. ويشكل استخدام المتفجرات في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان والهجمات الانتحارية التي تشنها حركة الشباب سببا في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين.

٢٩ – وتواصل الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعدام المدنيين المرتبطين بأطراف النزاع. كما وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حالات من الاعتقال والاحتجاز غير القانوني وأعمال تصل إلى حد التعذيب وغيره من الممارسات اللاإنسانية والقاسية والمهينة، كالجلد وبتر الأطراف والرجم.

٣٠ – وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١١، قدمت الحكومة الاتحادية الانتقالية أول تقرير عن المراجعة الدورية الشاملة لكي ينظر فيه مجلس حقوق الإنسان. وكانت آخر مرة قدم الصومال فيها تقريرا إلى هيئة معاهدة دولية في عام ١٩٨٤. وقد تجلى الدعم الدولي لهذه المشاركة في العدد الكبير من العروض التي قدمتها الدول الأعضاء. وفي حزيران/يونيه، أقر برلمان ''أرض الصومال'' رسميا سبعة من أعضاء لجنة حقوق الإنسان وأعلن عن بدء العمل بالاستراتيجية الخمسية للعدل. أما ''بونتلاند'' فهي بصدد تعيين المدافع عن حقوق الإنسان المنصوص عليه في الدستور. وتشارك منظومة الأمم المتحدة عن كثب في هذه العمليات وتدعمها.

٣١ – وفي تموز/يوليه، قام الخبير المستقل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال ببعثته السابعة إلى كينيا والصومال، بما في ذلك للمرة الأولى إلى مقديشو. وخلال الزيارة، لاحظ أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير واستمرار الصراع وانعدام الأمن قد تسبب في نزوح هائل للسكان.

٣٢ – وزاد النزاع الدائر من خطر تعرض النساء والأطفال للعنف الجنسي. وهناك تقارير عن قيام حركة الشباب بتجنيد الفتيات من أجل تزويجهن قسرا للمقاتلين، وعن مزاعم الاغتصاب على أيدي الميليشيات المتحالفة مع الحكومة في المناطق الجنوبية من وسط الصومال. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لم تتمكن من تأكيد حدوث حالات العنف الجنسي على نطاق واسع خلال رحلة بين اللاجئين الذين وصلوا حديثا إلى داداب، بكينيا، فإن من المسلم به أن هناك مناطق عالية المخاطر في ضواحي المخيمات وفي الطريق إلى كينيا، حيث يمكن أن تكون النساء والأطفال أكثر عرضة للعنف الجنسي من قبل ''قطاع الطرق'' أو ''رجال يحملون البنادق''.

واو – حماية الطفل

٣٣ – وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه، تم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، الإبلاغ عن وقوع ٦٥٩ انتهاكا جسيما ضد الأطفال تنطوي في المقام الأول على تجنيد الأطفال وقتلهم وتشويههم في مقديشو. ولا يزال تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الأعمال العدائية يمثل أخطر الانتهاكات في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توثيق أكثر من ١٨٠ حالة من حالات الأطفال الذين قامت حركة الشباب بتجنيدهم في شبيلي والتجنيد المنهجي في باي وباكول. وتستهدف المدارس للتجنيد على نحو متزايد.

٣٤ – وقد هرب بعض الأطفال الذين قامت حركة الشباب بتجنيدهم والتجأوا إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية للحصول على المساعدة والحماية. وقامت الحكومة في الآونة الأخيرة بنقل عددا غير مؤكد منهم إلى معسكر التدريب العسكري السابق في مقديشو. وتبدي وكالات حماية الطفل استعدادها لمساعدة هؤلاء الأطفال في إطار عملية بقيادة مدنية.

٣٥ – وعلى الرغم من التزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بمنع تجنيد الأطفال في صفوفها وفي الميليشيات المتحالفة معها، فإنه لا يزال يشكل تحديا، وخصوصا في ظل عد وجود إجراءات صارمة لفحص السن.

٣٦ – ولا تزال المنظمات غير الحكومية المزود الرئيسي لخدمات حماية الطفل في ”أرض الصومال“ و ”بونتلاند“، واقتصار الدور الذي تضطلع به الإدارات على وضع بعض السياسات والتنسيق والمعايير.

زاي – المرأة والسلام والأمن

٣٧ – قامت بعثة مشتركة من إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه لدعم إدماج المرأة في عمليات الوساطة والمصالحة التي تجري بقيادة المكتب السياسي. وبرزت ثلاثة تحديات رئيسية هي: عدم وجود المرأة في العملية الرسمية لبناء السلام؛ وضرورة وضع جدول أعمال مشترك للمرأة من أجل السلام في الصومال؛ والتزام المؤسسات الاتحادية الانتقالية بكفالة التمثيل المنصف للمرأة في مجال الوساطة الرسمية والعمليات السياسية.

٣٨ – وفي إطار متابعة الاجتماع الذي عقده أكثر من ٢٠ مجموعة شعبية صومالية مع البعثة المشتركة، أرسلت هذه المجموعات بيانا إلى اجتماع فريق الاتصال الدولي الذي عقد في حزيران/يونيه. وقد عرض البيان توصيات من أجل حل الأزمة السياسية ومن أجل مشاركة

المجموعات في الاجتماعات التشاورية في المستقبل. وفي مبادرة مشتركة أخرى، عقدت حلقة عمل تدريبية في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه في نيروبي لبناء قدرات المرأة الصومالية من أجل السلام والوساطة حضرها ٣٢ امرأة ورجل واحد يمثلون ١١ شبكة رئيسية من مختلف أنحاء البلاد.

٣٩ - وتم توقيع خطاب اتفاق مع وزارة تنمية المرأة وشؤون الأسرة في ''بونتلاند''، من أجل إعداد مرسوم بشأن إلغاء ختان الإناث.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة

ألف - وجود الأمم المتحدة ونهجها المنسق في الصومال

٤٠ - لا يزال إنشاء وجود غير ملموس في مقديشو يحرز تقدما بانضمام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في الحفاظ على وجود دائم للموظفين الدوليين، الذين يبلغ متوسط عددهم ٣٠ موظفا. ولا يزال الحد الأقصى المأذون به من الموظفين الدوليين هو ٥٢ موظفا. وينبغي الانتهاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من مرفق الإقامة الدائمة والمكاتب الذي يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتشييده ليتسع لحوالي ٣٠ موظفا إضافيا تابعين لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٤١ - وفي غضون ذلك، لا يزال المجمع المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجمع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مقديشو، ومرفق برنامج الأغذية العالمي في الميناء تستخدم كأماكن إقامة ومكاتب للموظفين الوطنيين التابعين للأمم المتحدة. ويبلغ متوسط عدد الموظفين الوطنيين العاملين في أنشطة البرنامج البالغة الأهمية في مقديشو نحو ٤٠ موظفا.

٤٢ - ولا تزال عمليات الأمم المتحدة التي تنطوي على تنقل الموظفين الدوليين خارج المطار محفوفة بمخاطر عالية جدا، وتعتمد على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن إيفاد ٧٨ من هذه البعثات إلى موقع أو أكثر من المواقع المجازة أمنيا في جميع أنحاء مقديشو والبالغ عددها ٤٢ موقعا.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال نشر ٣٠ في المائة من موظفيه (الدوليين والوطنيين) في مقديشو، وهرجيسا في ''أرض الصومال''، وغاروي في ''بونتلاند''. وانضم المنسق الإقليمي، وموظف للشؤون السياسية، وأحد موظفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وموظف إداري إلى الموظف الوطني في مقديشو. وبالنظر إلى الوضع الجديد في العاصمة، يخطط مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حاليا بنشاط لتوسيع وجود الأمم المتحدة داخل الصومال، بدلا من الوجود غير الملموس المتوخى.

٤٤ - ويواصل فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات في نيروبي الجمع بين كبار المسؤولين الإداريين بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. ويقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري بجمع التبرعات بطريقة مشتركة، ويعملان معا لضمان تكامل الاستجابة للمجاعة والأزمة الإنسانية. وعمل الفريق على حل ثلاثٍ من التحديات السبعة المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل، بما في ذلك إعداد خارطة طريق للفترة الانتقالية، ووضع ''استراتيجية الانتعاش والاستقرار في مقديشو'' وتحديد معايير للأعداد المتزايدة من ''الإدارات الناشئة''.

٤٥ - وفي تموز/يوليه، وافق فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات المتعلقة بالصومال، على تمديد الإطار الاستراتيجي المتكامل حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وسعى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أيضا إلى التكامل المواضيعي مع نخبة مختارة من وكالات الأمم المتحدة. ويشمل ذلك وحدة الدستور المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودمج وحدة الأمن مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واشتراك وحدة الإعلام والاتصالات الاستراتيجية ووحدة دعم المعلومات بكل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في موقع واحد.

باء - تعزيز العملية السياسية

٤٦ - قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في حزيران/يونيه وتموز/يوليه بتيسير عمل لجنة تحضيرية للاجتماع التشاوري المعني بإنهاء المرحلة الانتقالية، تتألف من الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ''. وقام ممثلي الخاص أيضا بتيسير عملية تساهم فيها المؤسسات الاتحادية الانتقالية والإدارات الإقليمية لصياغة خارطة طريق. ومن المقرر عقد الاجتماع التشاوري، الذي من المتوقع أن يوافق على

خارطة الطريق وأن يتضمن مشاركة السلطات الوطنية والإقليمية ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في الصومال، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر في مقديشو.

٤٧ - وتحدد خارطة الطريق المهام ذات الأولوية للمرحلة الانتقالية التي ينبغي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية إنجازها في فترة التمديد، وهي سنة واحدة. وهي تتضمن آلية للامتثال تضم لجنة تنسيق دولية مشتركة ومبادرة سياسية إقليمية تتكون من رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا.

٤٨ - وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارة المنطقة يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه التقى خلالها بفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والدبلوماسيين العاملين في نيروبي ومقديشو، وقيادات المؤسسات الاتحادية الانتقالية لمناقشة الوضع السياسي والأمني والأزمة الإنسانية.

٤٩ - وتمشيا مع الاستراتيجية الإقليمية المشتركة الموقعة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، يعمل ممثلي الخاص عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويشارك في رئاسة فريق رؤساء عامل معني بالصومال، يعقد شهريا. كما أن علاقة العمل الدائمة بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب التعاون مع جماعة شرق أفريقيا، ستشكل جزءا من هيكل الدعم للمبادرة السياسية الإقليمية التي اقترحها الرئيس يوري موسيفيني وأيدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للإشراف على تنفيذ اتفاق كمبالا.

٥٠ - وعقد ممثلي الخاص، بالاشتراك مع المعونة الكنسية الفنلندية والمجلس الأفريقي للزعماء الدينيين، الاجتماع الثالث للزعماء الدينيين الصوماليين والشيوخ التقليديين في عنتيبي، بأوغندا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه. واقترح الاجتماع إنشاء هيكل دائم (مجلس المشايخ) يتكون من الشيوخ التقليديين وزعماء العشائر في الجزء الجنوبي من وسط الصومال، على أن يكون ٢٥ في المائة من أعضائه من النساء، وذلك لمساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في جهودها المتعلقة بالتوعية والمصالحة.

٥١ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصوماليين، بوضع برنامج مشترك متعدد السنوات معني بالمساءلة والشفافية والنزاهة، ليساعد المؤسسات الصومالية على الامتثال للصكوك والمعايير الدولية، وعلى تحسين مساءلتها.

٥٢ - وتضطلع اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة بعملية تشاورية بشأن مشروع الدستور الذي تشارك فيه المؤسسات الاتحادية الانتقالية و ''بونتلاند'' و ''غالمودوغ'' والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وقامت أفرقة الأمم المتحدة بتحديد معالم الكيفية التي يمكن أن تمضي بها عملية وضع الدستور قدما في العام المقبل، كما وُضِعت استراتيجية للتشاور مع الجمهور.

جيم - الجزاءات المستهدفة

٥٣ - اجتمعت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في ٢٣ أيار/مايو وفي ١٥ و ٢٢ و ٢٧ تموز/يوليه وكذلك في ٩ آب/أغسطس. واستمعت اللجنة خلال الاجتماع الذي عُقد يوم ٢٣ أيار/مايو، إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح، على النحو الذي اقترحه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح في استنتاجاته بشأن الصومال (S/AC.51/2011/2).

٥٤ - وبتاريخ ١٥ تموز/يوليه، قام منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بإطلاع اللجنة على التقرير النهائي للفريق (S/2011/433). وسلط الضوء على توصيات الفريق بشأن ضرورة قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية رسميا بحظر جميع أنواع التجارة التي تقوم بها السفن التجارية الكبيرة مع الموانئ التي تسيطر عليها حركة الشباب. وأُوصي كذلك بأنه ينبغي اعتبار أي عضو من أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية تؤدي تصرفاته إلى تهديد العملية السياسية أو إلى الإنتقاص من قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الوفاء بولايتها، خاضعا للتدابير المستهدفة.

٥٥ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، أضافت اللجنة اسمين إلى قائمة الأفراد والكيانات الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة المحدد الهدف، والمفروض بموجب الفقرات ١ و ٣ و ٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، اعتمد المجلس القرار ٢٠٠٢ (٢٠١١) الذي قام بموجبه بتمديد وتوسيع نطاق ولاية فريق الرصد. وأضاف المجلس تجنيد واستخدام الأطفال، فضلا عن استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، إلى معايير تسمية الجهات الخاضعة للتدابير المحددة الهدف. ونص أيضا على جواز إخضاع من يشارك من أفراد وكيانات في أنشطة التجارة غير المحلية عبر الموانئ الخاضعة لسيطرة حركة الشباب، التي تشكل دعما ماليا لكيان مسمى، للجزاءات المحددة الهدف.

دال – التقدم المحرز نحو تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٥٦ – ظل قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يعادل ٣٠٠ ٩ فرد تقريبا منذ نشر ٠٠٠ ١ فرد من القوات البوروندية في آذار/مارس. وتلقى الاتحاد الأفريقي عروضا مؤكدة بالحصول على قوات إضافية من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وسيراليون لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الوصول القوام المأذون به لقواتها، والبالغ ٠٠٠ ١٢ فرد تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٤ (٢٠١٠).

٥٧ – ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي يشمل اللوازم والمعدات الأساسية، وأعمال الهندسة والتشييد، والمعدات واللوازم والخدمات الطبية، وخدمات الطيران والنقل، والقدرات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الاستراتيجية، والدعم والتدريب في مجال الإعلام. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع اللمسات الأخيرة على تشكيل القوة، كما شارك في ثلاث من عمليات التفتيش والزيارات السابقة للنشر.

٥٨ – ولا تزال الثغرات في الموارد تؤثر سلبا على فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولم تتمكن الاحتياجات الأساسية للاكتفاء الذاتي التي تتجاوز مجموعة عناصر الدعم اللوجستي من الوفاء باحتياجاتها. وتفتقر البعثة إلى معظم الإمدادات والخدمات الأساسية والضرورية، كخدمات المطاعم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولوازم التنظيف والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الدعم الذي يُقدَّم إلى البلد المساهم بقوات في إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تسدد تكاليفها له. وقد تأخرت عمليات سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات مقابل المعدات المملوكة للوحدات خمسة أشهر حاليا بسبب عدم توفر الموارد الكافية في الصندوق الاستئماني.

٥٩ – وقام الاتحاد الأفريقي بتنظيم حلقة عمل تقنية يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس في أديس أبابا، ترمي إلى تحديد سبل تعزيز الدعم للبعثة بما يتناسب مع التحديات القائمة في الصومال. وأوصى المشاركون بما يلي: (أ) التعجيل في نشر قوات إضافية لتمكين البعثة من الوصول بسرعة إلى قوام للقوة يبلغ ٠٠٠ ١٢ جندي؛ (ب) تعزيز مجموعة عناصر الدعم المقدمة من الأمم المتحدة؛ (ج) نشر وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة لتعزيز الحفاظ على القانون والنظام في العاصمة؛ (د) إنشاء قوة حرس ذات قوام كاف، كجزء من البعثة

وتحت قيادتها، لتسهيل نشر الموظفين المدنيين وتوفير الحماية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الأمم المتحدة في مقديشو؛ (هـ) التوسع في مفهوم العمليات المنقح.

٦٠ - وقد توصل تقييم مشترك سبق أن أجرته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن إلى استنتاج مماثل بشأن الحاجة إلى وجود قدرة مكرسة داخل البعثة لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الزائرين. وقد توقفت عمليات الأمم المتحدة عندما طُلِب من جميع قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تنفيذ المهام الرئيسية والأولويات التشغيلية المكلفة بها.

٦١ - وتم الانتهاء من قاعات الاجتماع الدائمة لكبار الشخصيات ومرافق مراقبة الحركة التابعة للبعثة، والتي تقع بجوار مطار مقديشو. وفي مقديشو، يجري العمل في ١٥٠ من المشاريع الهندسية الأخرى لدعم البعثة، ومن المتوقع أن يكتمل معظمها بحلول نهاية عام ٢٠١١. ووُفِّرت مكاتب وأماكن إقامة مؤقتة متوافقة مع معايير العمل الأمنية الدنيا، للموظفين المدنيين بالبعثة وكذلك لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة، لتمكينها من نشر موظفيها الأساسيين في مقديشو. ويسير العمل بشكل جيد على الطريق الساحلي الذي يربط المطار بالميناء وبالمستشفى، من المستوى الثاني، تم تحسين مرافق إنتاج المياه وتوزيعها بالمعسكرات الرئيسية التابعة للبعثة.

٦٢ - وكما قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتكثيف دعمه الطبي للبعثة خلال العمليات العسكرية الأخيرة، بما في ذلك ٦٩ رحلة جوية من مقديشو بغرض الإجلاء الطبي والنقل والإعادة إلى الوطن، شملت ما مجموعه ٥٠١ من أفراد البعثة في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١.

٦٣ - وإلحاقا بتقريري الأخير، بدأت البعثة في تنفيذ أجزاء من سياستها الجديدة المتعلقة بالنيران غير المباشرة، والتي وُضِعت بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتي تتطلب المزيد من الدعم من الجهات المانحة. ونظمت البعثة في تموز/يوليه، اجتماعا في كيغالي، حول موضوع تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

٦٤ - وواصلت أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للبعثة عمليات إزالة الألغام وقامت بتدمير ٩٧٢ بندا من الذخائر غير المنفجرة في مقديشو، ليصل العدد الإجمالي للبنود المدمرة منذ عام ٢٠٠٩ إلى ٦ ٧٦١ بندا. ويؤدي الدعم الذي تقدمه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تمكين البعثة من تيسير الوصول الآمن للجهات الفاعلة

من المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والعسكريين، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والانتعاش.

٦٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم الاستراتيجي في مجالي الاتصالات والمعلومات للبعثة. وتم تيسير العديد من الزيارات التي قامت بها وسائل الإعلام الدولية والإقليمية البارزة، مما أدى إلى زيادة التغطية الإخبارية. وتعتبر إذاعة بار كولان التي تمولها الأمم المتحدة أداة أساسية في دعم السلام ولا تزال تحافظ على شعبيتها، حيث اعترف الاتحاد الصومالي لكرة القدم مؤخرا بأنها ''الإذاعة الأفضل لهذه السنة''. وتعمل إذاعة بار كولان على توسيع بث برامجها الى خارج مقديشو، بما في ذلك المناطق التي تم الاستيلاء عليها مؤخرا على طول الحدود الصومالية الكينية.

٦٦ - كما يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إيلاء الأولوية لتدريب موظفي البعثة بغرض تحسين قدراتهم تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وقد تم حتى الآن، تدريب أكثر من ٩٠٠ ١ من الأفراد على برامج ذات صلة بحفظ السلام.

هاء - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية للأمن الوطني

السياسات والتنسيق

٦٧ - عقدت اللجنة الأمنية المشتركة اجتماعها الثامن في ٢٣ حزيران/يونيه في عنتيبي، بأوغندا. وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال خطط عمل للجيش وللشرطة، ترمي إلى متابعة التقدم المحرز في المهام الرئيسية المعلقة. وناقشت اللجنة أيضا النتائج والتوصيات الواردة في تقرير تقييم قطاع الأمن لعام ٢٠١١، الذي أُعد في أعقاب البعثة الاستطلاعية التي تقودها الصومال، وتقرير تقييم قطاع الأمن الصومالي لعام ٢٠١٠. وحثت اللجنة الحكومة الاتحادية الانتقالية على القيام فورا بمراجعة الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار لعام ٢٠٠٩.

٦٨ - وقد وضع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال استراتيجية لتطوير قطاع الأمن للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ ترمي إلى تنسيق المساعدة الدولية في إطار اللجنة الأمنية المشتركة وأفرقتها العاملة التقنية؛ وتقديم الدعم الاستشاري للحكومة الاتحادية الانتقالية؛ وبناء المؤسسات الصومالية من خلال إقامة شراكات مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وفريق الأمم المتحدة القطري؛ والدعوة وتكثيف

الجهود من أجل تعبئة الموارد؛ ومتابعة ورصد نتائج وتأثير التدخلات الرامية لتطوير القطاع الأمني في الصومال.

الجيش

٦٩ - يبلغ قوام قوات الأمن الوطنية في مقديشو ١٠ ٢٩٨ جنديا. وينبغي أن يتوصل نظام التعرف على الهوية عن طريق السمات البيولوجية، الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير بتمويل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تغطية قوات الأمن الوطنية بكاملها في مقديشو بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية التمويل في شهر شباط/فبراير لحل مشكلة دفع الرواتب المتراكمة غير المدفوعة. وطالب رئيس أركان الجيش بدفع الرواتب وتقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف في الجزء الجنوبي من وسط الصومال.

٧٠ - وقد أعيد إدماج الدفعة الأولى من الجنود الذين قامت بتدريبهم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في أوغندا في قوات الأمن الوطنية، وهي تعمل على الخطوط الأمامية في مقديشو. ومن المتوقع أن تنتهي الدفعة الثانية من التدريب في أيلول/سبتمبر. وفي ٢٨ تموز/يوليه، مدد الاتحاد الأوروبي ولاية بعثة التدريب لمدة عام. وسيركز التدريب على تطوير هياكل القيادة والسيطرة، والقدرات المتخصصة، وقدرات التدريب الذاتي لقوات الأمن الوطنية، وذلك بهدف نقل خبرات الاتحاد الأوروبي التدريبية إلى العناصر الفاعلة المحلية.

٧١ - وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل حتى أيار/مايو، يَسَّر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال عملية تقييم للاحتياجات التدريبية لقوات الأمن الوطنية، قامت بإجرائها لجنة فرعية تابعة للفريق العامل العسكري التقني التابع للجنة الأمنية المشتركة.

الشرطة

٧٢ - عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال معا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لدفع الرواتب المتأخرة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٠ لعدد من أفراد الشرطة الصومالية يبلغ ٣ ٠٧٧ فردا، وذلك باستخدام الأموال المقدمة من اليابان. وعلى الرغم من تأمين التمويل للفترة من آذار/مارس حتى أيلول/سبتمبر، إلا أنه لا تزال هناك فجوات تمويلية بالنسبة للرواتب المتأخرة الدفع للفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١١. كما قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بتمويل من اليابان أيضا، بتوفير ١ ٨٠٠ من الخوذ الواقية من المقذوفات، و ١ ٠٦٨ من أجهزة الإرسال اليدوية التي تعمل بالترددات

العالية جدا وغيرها من المعدات لقوات الشرطة الصومالية، وشرع في مشروع إصلاح ثمانية مراكز للشرطة في مقديشو.

٧٣ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وشركاؤه تدريب الشرطة الصومالية. ونظمت وحدة الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومقرها في مقديشو، دورات تعريفية لقوات الشرطة الصومالية عن حركة المرور والخفارة المجتمعية، مدتها ثلاثة أسابيع ويحضرها ٢٥ شخصا، في مخيم الجزيرة للتدريب العسكري بمقديشو.

٧٤ - ويقوم صندوق بناء السلام، في ''بونتلاند'' عن طريق مرفق الاستجابة الفورية التابع له، بتمويل مشروع ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة على بناء قوات شرطة محترفة ومسؤولة، وإنشاء قاعدة بيانات لأفراد الشرطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتم عدد إضافي من أفراد الشرطة يبلغ ٣٠٠ شرطي، بينهم ٢٩ امرأة، الدورة التدريبية على تقييم القدرات لمدة ثلاثة أسابيع في كلية آرمو للشرطة، ليصل بذلك عدد الشرطة المدربين إلى ٩٠٠ شرطي، من بينهم ٨٠ امرأة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٥ - واصلت شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية مسح وإزالة مخلفات الحرب والمخزونات من المتفجرات في مقديشو. وواصل مدربو الكلاب المتخصصة في الكشف عن المتفجرات، والذين خضعوا للتدريب في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مهام البحث لتأمين مداخل مطار عدن - أدى الدولي.

العدالة والإصلاحيات

٧٦ - يخضع ١٠٤ من القضاة والمدعين العامين في مقديشو، وغاروي، وهرجيسا، لبرنامج تدريبي في مجال القضاء مدته تسعة أشهر، ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشرف على تنفيذه كليات القانون المحلية.

٧٧ - وركز تقييم أجرته الأمم المتحدة في نيروبي ومقديشو في نيسان/أبريل على وضع خطة أولية لدعم السجون في مقديشو. وخلص التقييم إلى أن السجن المركزي في مقديشو يحتاج إلى تحسين كبير ليصل إلى المعايير الدنيا المطلوبة.

٧٨ - ووافق مؤتمر للعدالة الوطنية عقد في ''أرض الصومال'' في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه على استراتيجية خمسية لتطوير قطاع القضاء. وأتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء مبانٍ للمحاكم في هرجيسا وبوروما، ومكتب للمدعي العام الإقليمي في بوراو،

كما قام بتوفير المواد والمعدات القانونية. وعالج مقدمو المساعدة القانونية الصوماليون، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما يقرب من ٥٠٠ ٢ قضية في عام ٢٠١١. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتجهيز سجن هرجيسا، الذي افتتح في شهر آذار/مارس. وتلقى الضباط العاملون التدريب، ووضِعت الأوامر الدائمة والتشغيلية، وتلقى السجناء زيا موحدا.

٧٩ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إصلاح وتوسيع سجن بوساسو، في ”بونتلاند“، بنسبة ٥٠ في المائة. كما تلقى المكتب تمويلا لبناء سجن جديد في غارويي.

٨٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبدء الدورات التدريبية المتقدمة للقضاء وإنشاء المجالس القضائية العليا في الصومال. ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إيجاد عناصر لمحاكمة القرصنة، بما في ذلك إصلاح القوانين وتطوير قدرات مكاتب المدعي العام.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨١ - تقوم الحكومة الاتحادية الانتقالية في الوقت الحاضر بتوفير المأوى والغذاء لنحو ٦٠ من المقاتلين السابقين الموجودين في المعسكرات، مع دعم لوجستي محدود من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه، اشترك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في استضافة حلقة عمل دولية أقيمت في عنتيبي بأوغندا لتبادل الدروس المستفادة بشأن التعامل مع المقاتلين السابقين.

واو - جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مقديشو

٨٢ - تتواصل الجهود الرامية إلى تنسيق تخطيط الأمم المتحدة من أجل الانتعاش والاستقرار في مقديشو، على الرغم من اغتيال وزير الداخلية في هجوم إرهابي، وبرغم التغيرات الأخرى في المحاورين الرئيسيين. واتُفِق في حزيران/يونيه على مجموعة من الأولويات التي شملت الأمن البشري؛ والخدمات الأساسية وفرص العمل، مع شتى قطاعات الحكومة بما في ذلك الوزراء، وإدارة البنادر ومفوضي المناطق. وتبذل الأمم المتحدة جهودا لإعادة تخصيص الأموال اللازمة لهذه الأنشطة ولكن تمس الحاجة أيضا إلى توفير أموال من مصادر جديدة.

٨٣ - وعملت الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مباشرة مع إدارة البنادر في مقطعات هودان ووارِدِغلي وبونداهيري التي استولت عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية

وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مؤخرا، والتزم مفوضو المناطق في أنحاء مقديشو بتحديد مجموعة من الأولويات في هذا الصدد في نهاية شهر آب/أغسطس. وتم تنظيف المناطق من النفايات، وتحسين الأسواق، وتوفير الإنارة للشوارع، واستخدمت لهذا الغرض أموال من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٨٤ - وعقد في مقديشو بتاريخ ١٢ تموز/يوليه مؤتمر ضم لجان السلامة في المناطق بغرض تدشين برنامج الشباب المعرضين للمخاطر، الذي يدار بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية. ويشكل الاجتماع جزءا من مشروع الحد من العنف المسلح الذي يهدف إلى إبعاد ٥٠٠ من الشباب عن القتال والنزاع.

٨٥ - وفي حزيران/يونيه، تم نشر أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لشرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية في هودان وهاول وداق لمسح وإزالة مخلفات الحرب والمخزونات من المتفجرات بغرض الحد من خطر الألغام وتسهيل العودة الآمنة للسكان النازحين، والتمكين من تنفيذ مشاريع الانتعاش وإعادة الإعمار.

زاي - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

الأنشطة الإنسانية

٨٦ - توسع الوكالات الإنسانية من نطاق استجابتها للوضع الإنساني الحرج في المناطق الجنوبية، حيث تبلغ حدة الأزمة أقصى مداها. وقد جرى إعداد استراتيجيات متكاملة من أجل التصدي للاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان، والحيلولة دون وقوع المزيد منهم في أزمة. ويجري الاضطلاع بإجراءات دعم سبل العيش، بما في ذلك توزيع البذور والأدوات من أجل تمكين المزارعين من الاستعداد لموسم أمطار الداير المقبل (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر).

٨٧ - ويقتضي إعلان الأمم المتحدة بوجود مجاعة تنقيح النداء الموحد بشأن الصومال، حيث ارتفع المبلغ المطلوب حاليا ليصل إلى ١,٠٦ بليون دولار بعد أن كان ٥٦١ مليون دولار. وحتى تاريخه، جرى تمويل ٤٧ في المائة من ذلك المبلغ المطلوب، بما يترك نحو ٥٦٠ مليون دولار مستحقة لباقي العام. وبالنظر إلى شدة الاحتياجات، أفرج الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ واحتياطي الطوارئ للصندوق الإنساني المشترك للصومال عن مبلغين قدرهما ٢٨ مليون دولار و ٤,٧ مليون دولار على التوالي، من أجل توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في المناطق التي أصابها الجفاف في الصومال.

٨٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ١,١٦ مليون شخص مساعدات غذائية. واقتضت الأزمة الحالية من الأوساط الإنسانية توسيع نطاق المساعدات الغذائية التي تقدمها، وأقام برنامج الأغذية جسرا جويا نقل من خلاله نحو ٧٠ طنا متريا من الأغذية إلى الصومال خلال الفترة من ١ إلى ١٥ آب/أغسطس. ويجري إعداد ٨٠٠ ٩٢ وجبة ساخنة يوميا، وهو ما يزيد عما كان عليه عددها إذ بلغ ٠٠٠ ٨٥ يوميا. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من قسائم الطعام والإغاثة النقدية ما يناهز ٠٠٠ ٤٧ شخص في مقديشيو. وقد ساعدت الأمم المتحدة ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠٠ طفل بتقديم اللقاحات خلال الأيام الوطنية للتحصين. وعولج نحو ٧٠٠ ٧ شخص من الإسهال المائي الحاد/الكوليرا.

٨٩ - وفي أشد المناطق تضررا، عولج خلال الشهرين الأخيرين ما يناهز ٣٠٠ ٢٣ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في وسط وجنوب الصومال من خلال تقديم أطعمة علاجية جاهزة للاستخدام. وفي تموز/يوليه، تلقى عدد من الأطفال يقدر بـ ٠٠٠ ١٠٧ طفل دعما غذائيا تكميليا موجها. وفي الإقليم نفسه، تلقى ما يناهز ٠٠٠ ١٤٠ شخص طرودا للمساعدة في حالات الطوارئ. واستفاد من التدخلات المتعلقة بالمياه والنظافة الصحية ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ صومالي. ويتيح استمرار الدعم المقدم من أجل شبكات مياه الشرب، بما في ذلك في مقديشو ومحور إفغويي، تقديم مياه الشرب المأمونة إلى ما يزيد عن ١,٩ مليون شخص. وتلقت ثلاث عشرة مستشفى في أنحاء جنوب الصومال مجموعات لوازم صحية لحالات الطوارئ تكفي لمساعدة منطقة تجميع تضم ٠٠٠ ١٣٠ شخص لمدة ثلاثة أشهر.

٩٠ - واستفاد من تدخلات الأمم المتحدة أيضا نحو ٠٠٠ ٨٥ تلميذ في أنحاء البلاد، حيث استفاد ما يزيد عن ٥٠٠ ٢٤ مزارع وراعٍ للأغنام من التدخلات المتعلقة بالزراعة وتوفير سبل العيش استعدادا لموسم أمطار الداير المقبل (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر). وتلقى ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٠٠ نازح مواد غير غذائية، وذلك أيضا في منطقتي مقديشو وأفغويي.

٩١ - وقد اشتركت وكالات الأمم المتحدة في مقديشو مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات البلدية في معالجة احتياجات آلاف النازحين الوافدين مؤخرا هربا من الجفاف والنزاع في جنوب الصومال. وتُنظم اجتماعات أسبوعية مشتركة للتنسيق فيما بين اللجنة الوزارية المعنية بالجفاف ووكالات الأمم المتحدة وغير ذلك من المنظمات الإنسانية. واستجابة لتفشي الكوليرا، أرسلت منظمة الصحة العالمية إمدادات طبية لمعالجة المتضررين ضررا شديدا الذين يبلغ عددهم ٢٠ فردا بالغا أو ٤٠ طفلا، وما يزيد عن ٢٠٠ حالة

متوسطة. والتقى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على سبيل متابعة تصديق البرلمان الاتحادي الانتقالي على اتفاقية كمبالا، أعضاء من اللجان البرلمانية الفرعية ذات الصلة في مقديشو واتفقوا على عقد سلسلة من حلقات التوعية وغيرها من المبادرات لفائدة البرلمانيين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمنظمات الأهلية بما يهدف إلى تيسير اعتماد قانون وطني بشأن النازحين.

٩٢ - وواصلت الأفرقة الإنسانية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام إصدار رسائل للتوعية وإجراء عمليات مسح من أجل تحديد أماكن مخلفات الحرب المتفجرة من أجل تدميرها، وذلك في مقاطعات هودان، ومدينا، ودار كنلي.

٩٣ - وعقد أول اجتماع لمجلس الرصد والتقييم بشأن المشاريع الأربعة المتعلقة بالنازحين التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في ١٥ حزيران/يونيه في غاروي. واشترك في رئاسة الاجتماع وزير التخطيط والتعاون الدولي في ''بونتلاند'' ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويهدف المشروع إلى تقليل الحزازات بين النازحين والمجتمعات المضيفة في ''بونتلاند'' عن طريق التشجيع على التعايش السلمي، وإقامة البنية الأساسية المجتمعية والمآوي، وبناء القدرات.

٩٤ - وسافر منسق الشؤون الإنسانية، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وممثلي الوكالات الإنسانية الرئيسية والحكومات المانحة والزعماء الإقليميين، إلى مقديشو ودولو، في منطقة غيدو بالصومال خلال شهر تموز/يوليه، من أجل تركيز الاهتمام على الوضع الإنساني وكفالة اتباع نهج منسق إزاء الأزمة. والتقى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والشركاء الإنسانيين في مقديشو في ١٣ آب/أغسطس.

أنشطة الإنعاش والتنمية

٩٥ - اتجهت الجهود نحو تشجيع زيادة فرص حصول الصوماليين على الخدمات الاجتماعية في إطار الناتج الأول من نواتج استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال. وفي جنوب ووسط الصومال، توسع البرنامج المشترك المعني بالحكم المحلي وتقديم الخدمات بشكل لا مركزي في مقاطعة أدادو في غالغودود. وفرضت سلطات ''أرض الصومال'' العديد من القيود على العمل الإنساني والإنمائي، مما أعاق أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٩٦ - وفي إطار الحد من الفقر وتوفير سبل العيش (الناتج الثاني من نواتج استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال)، تلقى ٠٠٠ ١١ شخص منحة نقدية لمدة ستة أشهر من

أجل القيام بمشاريع للعمل في جنوب وسط الصومال، وتلقت ١ ٠٠٠ أسرة معيشية أخرى خدمات للتوظيف وتدريبات من أجل اكتساب المهارات في منطقة بنادير (مقديشو). وفي ''بونتلاند''، تلقت ٢ ٣٠٠ أسرة معيشية مشاريع للغذاء مقابل العمل واستمر القيام بتقييمات لصيد الأسماك وتقديم تدريبات على صيد الأسماك. وفي ''أرض الصومال''، قدمت الأمم المتحدة تدريبا على فحص اللحوم في المجازر العامة وفي جمعيات إنتاج الماشية المملوكة لأفراد، ودعمت وضع أطر تنظيمية.

٩٧ - وفي إطار الحكم الرشيد والأمن الإنساني (الناتج الثالث من نواتج استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال)، تلقى خمسة من موظفي المصرف المركزي الصومالي تدريبا في أوغندا وحضر ٣٥ طالبا من جنوب وسط الصومال و ''بونتلاند'' اختبارات للمحاسبة في ''أرض الصومال''. وفي أعقاب الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة، زاد تحصيل الإيرادات في ''أرض الصومال'' بمقدار ٨ ملايين دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠. وشرعت لجنة الخدمة المدنية في ''أرض الصومال'' في استراتيجية لإصلاح الخدمة المدنية.

رابعا - تعبئة الموارد

٩٨ - أسهمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يسمح برد كامل تكاليف المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات للفترة الممتدة حتى آذار/مارس ٢٠١١. ومن ضمن المبلغ الذي تلقاه الصندوق الاستئماني حتى تاريخه وقدره ٤٠,٨ مليون دولار، أتيح ٦٠ في المائة منه دون تحفظات واستخدم لدعم العنصر العسكري للبعثة. ولم يستخدم التمويل المخصص للعنصر المدني وعنصر الشرطة لدى البعثة استخداما كاملا نظرا للأوضاع في مقديشو.

٩٩ - ولم ترد مدفوعات أخرى إلى الصندوقين الاستئمانيين اللذين يديرهما مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ولدى الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال رصيد يبلغ ١,٦ مليون دولار ولدى الصندوق الاستئماني لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية رصيد قدره ١٨,٧ مليون دولار، ويُلتزم بمعظم هذا المبلغ لتوجيهه لمشاريع مع قوات الشرطة الصومالية. وتم التوقيع على اتفاق مع فنلندا في ١٠ آب/أغسطس لتقديم تبرع قدره ٤٦٠ ٠٠٠ يورو من أجل مشروع ''للاتصال بالجماهير والمصالحة'' في إطار الصندوق الاستئماني لبناء السلام.

١٠٠ - ومنذ بدء عمل الصندوق الاستئماني المعني بدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تلقى الصندوق تبرعات بمبلغ ٨,٢ مليون دولار وقام بصرف ٧ مليون دولار. وأثمرت مناسبة دولية للإعلان عن التبرعات استضافتها الإمارات العربية المتحدة في دبي يوم ١٩ نيسان/أبريل عن تعهدات جديدة بنحو ٣,٦ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني، بما في ذلك أول تعهدات من جانب القطاع الخاص.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

١٠١ - يواجه المجتمع الدولي كارثة جديدة في الصومال. وقد اتسع نطاق ظروف المجاعة إلى خمس مناطق في جنوب الصومال، بما في ذلك مقديشو، وتمدد بالتوسع إلى سائر أنحاء الجنوب. وفي بعض المناطق، يموت يوميا ١٣ طفلا من كل ١٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة نتيجة لسوء التغذية والأمراض المرتبطة بالمجاعة. وهذا ما يعادل ١٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة الذين يموتون كل ١١ أسبوعا في هذه المجتمعات. ويعيش ما يقرب من نصف عدد السكان أي ٣,٧ مليون نسمة في أزمة. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بسرعة أكبر. فالكثير من الناس يموتون.

١٠٢ - ومن الضروري توفير إمكانية الوصول لوكالات المعونة لمساعدة المحتاجين. وإنني أناشد جميع الأطراف أن تكفل سلامة السكان المدنيين وحمايتهم. كما أناشد الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في النداء الموحد من أجل الصومال. وهناك حاجة ملحة إلى وجود استجابة متعددة القطاعات من أجل إنقاذ الأرواح ومنع الانهيار الكامل للنظم المعيشة والاجتماعية. ويجب أن ترتبط الإغاثة في الأجل القصير ببناء الاستدامة والمرونة في الأجل الطويل من خلال الزراعة ''المراعية للمناخ''، وذلك لوضع حد لدوامة الأزمات المتكررة.

١٠٣ - ومن اللازم، لما هو أبعد من حالة الطوارئ الفورية، أن نغتنم الفرص التي أتاحها اتفاق كمبالا، وخارطة الطريق السياسية، وانسحاب حركة الشباب القسري من مقديشو. ومن الواجب ألا يسمح بضياع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على المسارين الأمني والسياسي. ومن المهم أن نتجنب حدوث فراغ وأن نساعد الحكومة الاتحادية الانتقالية في توطيد سلطتها على العاصمة والدخول في عملية مصالحة وطنية حقيقية جامعة وشاملة. ويوضح الاجتماع رفيع المستوى المقرر عقده في مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر الثقة المتزايدة للأطراف السياسية في الصومال في الأوضاع داخل البلد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية لتنفيذ خارطة الطريق ووضع الأسس لنظام سياسي جديد.

١٠٤ - وسيؤدي فشل الحكومة الانتقالية في دعم السكان إلى تقويض شرعيتها، وسوف يكون له آثار على العملية السياسية. فمن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الحكومة الانتقالية حتى تتمكن من ممارسة مسؤولياتها لحماية المدنيين وتضطلع بدور تنسيقي في تقديم المعونة. ويتعين على القادة الصوماليين إحداث تغيير في جميع المجالات. وتلتزم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدعمهم. إلا أنه تقع على عاتقهم مسؤولية إبداء القيادة والقدرة على التنفيذ من أجل شعبهم. وقد بذلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الكثير من التضحيات ويجب أن لا تذهب هدرا. كما أحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على القضاء على أي فساد مالي أو سوء إدارة يشتبه به في التصرف بالمساعدة المقدمة من المانحين.

١٠٥ - ولا يزال استمرار وجود قوات الاتحاد الأفريقي ضروريا، لا سيما في ضوء الحقائق الجديدة والتحديات على أرض الواقع. وتمس الحاجة لنشر مزيد من قوات الاتحاد الأفريقي، حتى تصل إلى القوام المأذون به البالغ ٠٠٠ ١٢ جندي لملء الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب حركة الشباب من مقديشو. كما يطلب من عناصر التمكين الرئيسية ومضاعفات القوة أن تكفل فعالية عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. وفي الوقت نفسه، سوف تظل البلدان المساهمة بقوات تواجه صعوبات في الانتشار في الوقت المناسب من دون الدعم الدولي لتجهيز قوات إضافية. وإنني أدعو مجلس الأمن إلى تجديد تفويضه بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك رهنا بقرار مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

١٠٦ - وإنني أناشد الدول الأعضاء أن تقدم الدعم فورا لنشر موارد إضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان المساهمة بقوات. وبالنظر إلى ما يتجاوز الاحتياجات الأكثر إلحاحا، يتعين على الدول الأعضاء توسيع دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي بطريقة تمكنها من العمل في حدود ميزانية يمكن التنبؤ بها وبما يتناسب مع ولايتها. وإني بالإضافة إلى ذلك، أكرر الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) إلى الدول الأعضاء للمساهمة بسخاء وعلى وجه السرعة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة دون تحفظات، أو تقديم التبرعات الثنائية مباشرة.

١٠٧ - ولا تزال هناك فجوات حرجة في مجموعة عناصر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك أساسا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. ويعتبر توسيع نطاق مجموعة عناصر الدعم لتمويل هذا المجال الأساسي على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به متسقا مع روح قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) ويساهم بقدر كبير في رفع مستوى بعثة الاتحاد الأفريقي إلى معايير الأمم المتحدة، وتحقيق

تحسن ملحوظ أيضا في الأوضاع المعيشية لجنود بعثة الاتحاد الأفريقي ومعنوياتهم. وأعتزم التقدم إلى مجلس الأمن باقتراح حل عملي في هذا الصدد.

١٠٨ - ولا غنى عن الدعم المقدم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها الجنود والمدنيون بإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة الأخرى. وللحفاظ على هذا الدعم، أوصي بأن يتم تضمين الدعم المقدم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة.

١٠٩ - ويعتبر وجود الشرطة الوطنية وقوات الأمن أمرا أساسيا للاحتفاظ بالأرض التي تمت استعادتها من المتمردين. بيد أنه يتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية، أن تعمل على تحسين القيادة والسيطرة على قواتها العسكرية وكفالة عدم وقوع الأسلحة والمعدات في أيدي جماعات المعارضة المسلحة. وإني ممتن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي قدمت الدعم لتدريب الجيش والشرطة، وأناشد الآخرين أن يساهموا في هذا الجهد. وإنني أرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية بعثة التدريب في أوغندا.

١١٠ - وإنني أرحب بالعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة مؤخرا للتخطيط لأعمال الإنعاش وتحقيق الاستقرار في مقديشو. وهناك حاجة ماسة إلى أنشطة الإنعاش والاستقرار في المجالات التي تقع تحت سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تقديم المساعدة الإنسانية في مقديشو. وإني أحث الجهات المانحة على تقديم أموال إضافية تتسم بالمرونة وتمكن من سرعة تسديد المدفوعات.

١١١ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة ضد النساء والأطفال، وأدعو جميع الأطراف إلى الكف فورا عن هذه الانتهاكات وكفالة تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. وأحث رئيس الوزراء على مواصلة جهود سلفه لوضع حد لقيام الحكومة الاتحادية الانتقالية بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

١١٢ - ويؤدي تزايد وجود الأمم المتحدة في الصومال إلى تعزيز التواصل مع السلطات، ولا سيما في دعم تنفيذ المهام الانتقالية وخارطة الطريق، والاستجابة الإنسانية. ومن المهم لدى قيام المجتمع الدولي بتوسيع وجوده، تعزيز الترتيبات الأمنية، وخاصة نظرا لأن من المرجح أن تقوم حركة الشباب بزيادة استخدام الأساليب الإرهابية والحرب غير النظامية. وتبعا لذلك، فإني أؤيد التعجيل بنشر قوة الحرس المقترحة، فضلا عن التعزيز الشامل لسيادة القانون في مقديشو، على النحو المبين في الفقرتين ٥٩ و ٦٠ من هذا التقرير.

١١٣ - وإنني أناشد جميع الصوماليين، بمن فيهم المقيمين في الشتات، أن يعملوا على دعم عملية السلام وتسوية الخلافات التي لا تزال موجودة من خلال الحوار والتفاوض. إن هذا الوقت هو وقت أزمة كبرى، ولكنه أيضا فرصة نادرة للعمل من أجل مستقبل أفضل للجميع.

١١٤ - وأخيرا، أود أن أشيد بحكومتي أوغندا وبوروندي لتضحياتهما والتزامهما المستمرين بقضية السلام في الصومال. وأكرر التعازي لأسر الضحايا، بمن فيهم أقارب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها، وجنود بعثة الاتحاد الأفريقي الذين فقدوا حياتهم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لتفانيه والتزامه بالمضي قدما في قضية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال خلال فترة شاقة للغاية. وأشيد كذلك بالرجال والنساء العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الذين يعملون في ظل ظروف صعبة.

SOMALIA
DJIBOUTI
ETHIOPIA
KENYA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
Djibouti
Saylac
Dikhil
Āsayita
Boosaaso (Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Gees Gwardafuy
Qandala
Butyaalo
Bargaal
Raas Binna
Laasqoray
Xiis
Maydh
Karin
Raas Khansiir
Raas Surud
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
Iskushuban
BARI
SANAAG
AWDAL
Baki
Bullaxaar
Berbera
WOQOOYI GALBEED
Hargeysa
Burco (Burao)
Boorama
Togwajaale
Jijiga
Dire Dawa
Nazrēt
Hārer
Oodweyne
Kirdh
Garadag
Cardho
Dudo
Bandarbeyla
TOGDHEER
SOOL
Xudun
Taxeex
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
NUGAAL
Gori Rit
Eyl
Raas Gabbac
Degeh Bur
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Garacad
Gaalkacyo (Galcaio)
MUDUG
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Xarardheere
Ceel Buur
Beledweyne
Ferfer
Derri
Buulobarde
Ceeldheere
HIRAAN
BAKOOL
Xuddur (Oddur)
Tayeeglow
Luuq
Dolo Bay
Garbahaarrey
Baydhabo (Baidoa)
GEDO
El Beru Hagia
Buurhakaba
Wanlaweyn
Diinsoor
Baardheere
BAY
SHABELLE DHEXE
Mahadday Weyn
Cadale
Jawhar (Giohar)
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Qoryooley
Marka (Merca)
SHABELLE HOOSE
Haaway
Baraawe
Wajir
JUBA DHEXE
Bu'aale
Jilib
Afmadow
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Raas Kaambooni
Garsen
Lamu
Megalo
Imī
Godē
Shilabo
K'ebrī Dahar
Werdēr
Hargele
Raas Xaafuun
Karkaar Mountains
Dahar
Nugaal
Darror
Jubba
Shabelle
Main road
Track
Railroad
International boundary
Regional boundary
Indeterminate boundary
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 8 UNITED NATIONS
May 2011 (B&W)
Department of Field Support
Cartographic Section